الاعتقال الإداري

إجراء انتقامي تستخدمه السلطات الإسرائيلية بشكل روتيني

الإعتقال الإداري:
سيف مسلط على رقاب
نواب المجلس التشريعي
الفلسطيني

Arab Organisation for Human Rights in UK
المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا

الاعتقال الإداري

إجراء انتقامي تستخدمه السلطات الإسرائيلية بشكل روتيني

سيف مسلط على رقاب نواب المجلس التشريعي الفلسطيني

وأد العملية الديمقراطية في مهدها:

في بداية عام ٢٠٠٦ جرت انتخابات لاختيار نواب يمثلون سكان الضفة الغربية وقطاع غزة في المجلس التشريعي الفلسطيني تحت الإحتلال في ظروف سياسية غاية في التعقيد،شهد المراقبون الدوليون والمحليون على نزاهة هذه الإنتخابات كما شهدوا العراقيل الكبيرة التي وضعها الإحتلال لإتمام هذه العملية الديمقراطية.

ورغم حملة الإعتقالات الوقائية التي نفذتها قوات الإحتلال واستهدفت أنصار تيار معين واعتقال عدد كبير من المرشحين لهذه الإنتخابات،أدى فرز النتائج بعد انتهاء العملية الإنتخابية إلى فوز نواب كتلة التغيير والإصلاح المحسوبة على حركة حماس بأغلبية كبيرة الأمر الذي أزعج إسرائيل وحلفائها الأمريكيون حيث بدأوا بفرض حزم من العقوبات على السلطة الفلسطينية.

بدورها عمدت إسرائيل إلى اعتقال النواب والوزراء الذين شكلوا الحكومة عن حركة التغيير والإصلاح في مسعى منها لاستئصال كل ما تمخض عن عملية الإنتخابات،فبتاريخ

٢٠٠٦/٦/٢٩ بدأ الإحتلال الإسرائيلي بشن حملة اعتقالات طالت عددا كبيرا من النواب والوزراء.

تدحرجت الحملة لتطال (٥١) نائبا ووزيرا تم توزيعهم على مختلف السجون في فلسطين المحتلة ووجهت لهم تهمة الإنتماء لكتلة محظورة وحكم على بعضهم لمدد طويلة والبعض الآخر حول

للإعتقال الإداري وبعد انتهاء مدة الحكم أفرج عن بعضهم ليعاد اعتقالهم مرات أخرى بتحويلهم للاعتقال الإداري دون توجيه أي تهم .

وما شجع الإحتلال أكثر على تشديد قبضته على النواب والوزراء الإنقسام الذي شق الصف الفلسطيني حيث توج هذا الإنقسام بتعطيل عمل المجلس التشريعي بالمرسوم الذي أصدره رئيس السلطة الفلسطينية بتاريخ ٢٠٠٧/٦/١٤.

موقف السلطة الفلسطينية:

لم تحرك قيادة السلطة الفلسطينية ساكنا بمواجهة الحملة الإسرائيلية على النواب الفلسطينيين ولم يكن الصمت سيد الموقف فقط إنما قامت أجهزة أمن السلطة بعد أحداث الإنقسام بالإعتداء على بعض مكاتب النواب والعبث بمحتوياتها وتخريبها وحرق بعضها الآخر وأكثر من ذلك ولأن النواب يتمتعون بالحصانه فلم يجر اعتقالهم إنما جرى اعتقال أبنائهم والإعتداء على بيوتهم التي من المفترض تمتعها بالحصانه وأيضا جرى اعتقال الموظفين العاملين في مكاتب النواب كما جرى مراقبة هذه المكاتب واعتقال ومساءلة كل من يحتك مع النواب في مسعى من السلطة الفلسطينية لوقف حملة النواب الإعلامية التي فضحت انتهاكات السلطة الفلسطينية المريعة التي تمثلت في الإعتقال،التعذيب المنهجي،السيطرة على المؤسسات والجمعيات الخيرية والفصل الوظيفي وفقا للإنتماء السياسي .

يقبع في سجون الإحتلال ١٣ نائبا بالإضافة إلى ثلاثة وزراء شغلوا حقائب وزارية في الحكومة العاشرة والحادية عشر، ثمانية نواب قيد الاعتقال الإداري، وهم: النائب محمد جمال

النتشة [1]،النائب محمود الرمحي ،النائب فتحي قرعاوي ،النائب ياسر منصور ،النائب باسم الزعارير ،النائب عماد نوفل ،النائب حسن يوسف، النائب نايف الرجوب.

أما النائبان محمد طوطح و أحمد مبارك فينتظران محاكمة عسكرية، بالإضافة إلى النواب مروان البرغوثي ، أحمد سعدات و جمال الطيراوي المحكومين بقضايا أمنية لسنوات طويلة. أما الوزراء الذين لا زالوا خاضعين للإعتقال الإداري، فهم: الوزير وصفي قبها وزير الأسرى السابق،الوزير عيسى الجعبري وزير الحكم المحلي السابق والوزير خالد عرفة وزير شئون القدس.

قرار الاعتقال الإداري:

يصدره ضابط المنطقة العسكري، وهو عادة ضابط برتبة متدنية، ويكون هذا الاعتقال على أساس أن المتهم مدان حتى تثبت براءته، وهذه الصورة من الاعتقال لا تعتمد على بيانات أو إثباتات واضحة أو مدة محددة، بل تقوم على اتهامات جزافية سرية في الأغلب، ويدعون أنهم لا يستطيعون كشف مصدر التهمة لأن كشفها يعرض المصادر الاستخبارية الخاصة بهم للخطر. وهي تهمة جاهزة لكل من يود جهاز الاستخبارات الإسرائيلي احتجازه بدون سبب بداعي الإنتقام.

يرجع تاريخ هذا الإجراء التعسفي (الإعتقال الإداري) في فلسطين المحتلة إلى سنة ١٩٤٥، حين سنَّته حكومة الاحتلال البريطاني، واعتقلت بموجبه عدداً من النشطاء الفلسطينيين الوازنين فكريا وسياسيا على الساحة الفلسطينية حتى يتمكن الساسة البريطانيون وحلفاؤهم من تمرير المشاريع التي أعدوها بأقل وتيرة ممكنة من المواجهات.

اعتمد الإحتلال الإسرائيلي عقب نكبة ١٩٤٨م الإعتقال الإداري كأحد الأدوات للقضاء على الحركة الوطنية الفلسطينية وهو مستمر باستخدامها حتى يومنا هذا. صحيح أن عددا من الدول الإستعمارية استعملت هذا الإجراء في مواجهة الناشطين من أجل حرية بلادهم وشعوبهم، غير أن العمل به توقف بعد انتهاء النشاط الاستعماري المباشر وتقرير معظم

[1] أفرج عنه أثناء إعداد التقرير بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٢٧.

الشعوب المستعمرة لمصيرها ولم تبق جهة تطبقه على نطاق واسع إلى وقتنا الحاضر غير السلطات الاسرائيلية وفي إطار ضيق في بعض الدول الغربية في حربها على ما تسميه الإرهاب.

بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية عام ١٩٨٧ توسع نطاق استخدام الإعتقال الإداري حيث سمح للجهات المعنية بتجديد الاعتقال الإداري لأكثر من مرة، وبهذا طرأ ارتفاع ملحوظ على عدد المعتقلين الإداريين، حيث بلغ عددهم حوالي ٢٠ ألفا في الفترة ما بين عامي ١٩٨٧ و ١٩٩٤،

ومن أجل تسهيل عملية الاعتقال الإداري، أصدرت سلطات الاحتلال الاسرائيلية العديد من الأوامر العسكرية، كان منها الأمر (١٢٢٨)، الصادر في السابع عشر من آذار (مارس) ١٩٨٨، والذي أعطى صلاحية إصدار قرار التحويل للاعتقال الإداري لضباط وجنود أقل رتبة من قائد المنطقة،

حيث تم على أثر ذلك افتتاح معتقل أنصار (٣) في صحراء النقب، لاستيعاب أعداد كبيرة من المعتقلين خاصة الإداريين منهم.

خفت وتيرة هذا النوع من الاعتقال بعد عام ١٩٩٨، إلى أن وصل عدد المعتقلين الإداريين في سجن مجدو عام ٢٠٠٠ الى (٧) معتقلين فقط. ولكن ما إن بدأت أحداث انتفاضة الأقصى في أواخر أيلول (سبتمبر) من العام نفسه، حتى عادت هذه السياسة الجائرة لتطفو على السطح من جديد، ويبلغ عدد الأسرى الإداريين منذ ذلك الحين في بعض الفترات ما يقارب ١٥٠٠ معتقل، أمضى بعضهم أكثر من خمس سنوات في الأسر قبل الإفراج عنهم.

وقد أصدرت سلطات الاحتلال خلال انتفاضة الأقصى قرابة ١٨ ألف قرار اعتقال إداري بحق أسرى فلسطينيين، وتشير الإحصائيات الأخيرة أن عدد الرازحين تحت وطأة هذا الإجراء يقدر بحوالي ١٠٠٠ معتقل موزعين على سجون النقب ومجدو ورامون وعوفر.

لقد تميزت حملات الاعتقال الإداري خلال الانتفاضة الأولى بميزتين أولها كثرة عدد المعتقلين الإداريين، فقد زاد عددهم عن ألـ ٥٠٠٠ معتقل في فترة زمنية واحدة. ثانيها طول الفترة الزمنية التي حُكمت بها شريحة واسعة من المعتقلين بلغ عددهم المئات، حيث قضى على سبيل المثال كل من وليد خالد ورائد قادري ومجدي الشروف ستين شهراً، وقضى عشرات

آخرون أكثر من أربع سنوات، ومئات قضوا عاماً وعامين وثلاث أعوام دفعة واحدة، وآخرون قضوا ما يقارب ٨ سنوات متقطعة، والأسوأ من ذلك أنه يتم أحياناً تحويل معتقلين كانوا محكومين سابقاً إلى الاعتقال الإداري قبيل الإفراج عنهم عند انتهاء فترة محكوميتهم على نفس القضايا التي اتهموا بها مسبقاً. وقد شمل هذا الإجراء العشرات من الأسرى الفلسطينيين.

يبدو جليا أن أجهزة المخابرات الإسرائيلية تلجأ إلى استخدام هذا السلاح المدمر لأسباب عديدة:

١) يشكل هذا الاعتقال بديلاً عن عقوبة السجن في الحالات التي لا تملك أجهزة الأمن الاسرائيلية مواد الإدانة، وترغب في الوقت نفسه بمعاقبة أصحاب هذه الحالات.
٢) غالباً ما يكون سبب احتجاز المعتقلين الفلسطينيين رهن الاعتقال الإداري بسبب وشايات لا ترغب المخابرات الإسرائيلية بكشف أصحابها، الأمر الذي قد يحصل لو وجهت لهؤلاء المعتقلين التهم التي تدور حولها الوشايات.
٣) رغبتها في تغييب فلسطينيين ترى أن لديهم قدرات عالية، أو أنهم يمثلون خطراً على أمن الدولة في مرحلة صعبة، ولا تتوفر لدى تلك الأجهزة مواد تصلح لإدانتهم.
٤) تعمد إصابة المعتقل الفلسطيني بحالة من الإرباك والإحباط بكثرة الاعتقالات والتمديدات، الأمر الذي سينعكس على نشاطه خارج المعتقل بعد خروجه.
٥) مضاعفة الأذى والضرر الاقتصادي للمعتقلين الفلسطينيين وعائلاتهم.
٦) أسباب سياسية، ومثلها: حملة الاعتقالات الكبيرة التي طالت الآف الفلسطينيين إثر اقتحام مناطق الحكم الذاتي منذ أواسط شهر آذار ٢٠٠٢، حيث كان احتجاز هذا العدد الكبير من المحكومين إدارياً بغرض:
   - إرضاء الشارع الإسرائيلي وإقناعه بجدوى الحملة العسكرية ضد الفلسطينيين ونجاح خطة السور الواقي.
   - اتخاذ المعتقلين وسيلة ضغط وورقة رابحة بيد الحكومة تستخدمها عند بدء أي مفاوضات مع الجانب الفلسطيني.

ينفذ الاعتقال الإداري بأمر من قائد المنطقة العسكري التي يتبع لها الأسير، وصيغته كما يلي:

"بصفتي قائد منطقة ... أصدر أمر اعتقال إداري بحق ... رقم هوية ... المولود سنة ... مكان الإقامة ... لكونه نشيط ... ويشكل خطرا على أمن المنطقة، وبهذا يتم اعتقاله إدارياً في سجن ... من يوم ... حتى يوم ..."

بموجب هذه الصيغة يتم تحويل النشطاء الفلسطينيين إلى الاعتقال الإداري لينضموا إلى عشرات الآلاف من المعتقلين الذين رزحوا تحت نير هذا الإجراء الظالم.

لقد شهدت الساحة الفلسطينية انتخابات اتسمت بالنزاهة والمصداقية أقر العالم أجمع بشفافيتها، عبر الشعب الفلسطيني عن إرادته ومارس حقه الانتخابي مصحوبا بتأييد دول العالم حتى إعلان نتائج هذه الإنتخابات، فلم يلبث دعاة الديمقراطية والحرية حتى نكصوا على أعقابهم وتنكروا للحدث الديمقراطي الذي باركوه ورعوه، فتحت سمع وبصر العالم أجمع وبضوء أخضر من بعض القوى الديمقراطية قامت إسرائيل بمحاصرة وإجهاض هذه التجربة لكسر إرادة الشعب الفلسطيني الممثلة بإرادة نوابه.

إن المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا تؤكد أن سياسة الإعتقال الإداري المنهجية هي نوع من أنواع التعذيب تفضح سادية الإحتلال وتبين مدى همجيته وكذب ادعاءاته في الدفاع عن النفس في مواجهة شعب أعزل مصمم على الخلاص من إحتلال وحشي طال أمد السكوت عليه.

إن المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا تدعو البرلمانيين في كل دول العالم إلى اتخاذ موقف حاسم من سياسة الإعتقال الإداري التي يستخدمها الإحتلال كسلاح روتيني في

مواجهة المواطنين الفلسطينيين عموما والنواب والوزراء الفلسطينيين خصوصا في مسعى من الإحتلال لتغييب المدافعين عن القضايا المشروعة للشعب الفلسطيني خلف قضبان السجون لأطول فترة ممكنة.

نبذه عن المعتقلين الإداريين من النواب والوزراء:

❖ الوزير وصفي مصطفى عزات قبها:

من مواليد جنين عام ١٩٥٩م،متزوج وأب لسبعة أبناء،عمل رئيسا لقسم الهندسة في بلدية جنين .حصل على بكالوريوس هندسة مدنية – ديترويت/ الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٤، كما حصل على دبلوم عالي مكثف في إدارة مصادر المياه عام ١٩٩٤م، بتنسيق مع جامعة بيرزيت ومعهد – IHE دلفت/ هولندا.اعتقل في سجون الاحتلال عدة مرات، وقضى ما مجموعه ستة سنوات، تنقل خلالها بين مختلف السجون والمعتقلات الإسرائيلية وسجون السلطة شغل منصب وزير الأسرى والمحررين في الحكومة السابقة،ووزير دولة لشؤون الجدار في حكومة الوحدة الوطنية،اعتقل إداريا بتاريخ ٢٠٠٧/٦/٤ حيث أمضى ٣٠ شهرا ،وبعد فترة قصيرة من الإفراج عنه أعيد اعتقاله بتاريخ ٢٠١١/٦/١١ وحول للإعتقال الإداري.

❖ **النائب محمود الرمحي:**

من مواليد مدينة البيرة عام ١٩٦٣ يقيم في مدينة البيرة، يشغل الرمحي منصب أمين سر المجلس التشريعي الفلسطيني، تعرض للإعتقال عدة مرات حيث أمضى ما مجموعه ٧٠ شهرا في فترات مختلفة ،أفرج عنه آخر مرة بتاريخ ٢٠١٢/٩/٩ بعد أن قضى ١٠ شهور في الإعتقال الإداري، ،بتاريخ ٢٠١٢/١٠/٢٧ أوقف على حاجز حواره قرب نابلس لعدة ساعات ثم أطلق سراحه بعد مصادرة سيارته الخاصة ،ليعاد اعتقاله بتاريخ ٢٠١٢/١١/٢١ حيث حول للإعتقال الإداري.

❖ **الوزير عيسى خيري عيسى الجعبري:**

من مواليد الخليل عام ١٩٦٦، رجل أعمال ومدير شركة أبناء خيري الجعبري الصناعية التجارية ومقرها مدينة الخليل،حصل من الجامعة الأردنية على شهادة البكالوريوس في الهندسة الكيماوية سنة ١٩٩٠، وبعد عودته إلى الخليل التحق بجامعة القدس المفتوحة، وحصل منها على شهادة البكالوريوس في التربية الاسلامية عام ٢٠٠٢ ، كان عضواً في مجلس إدارة جمعية الشبان المسلمين في مدينة الخليل ١٩٩١-١٩٩٦، اعتقلته سلطات الاحتلال أربع مرات وذلك في السنوات ١٩٩٣، ١٩٩٦،٢٠٠٢،٢٠٠٤ وقد أفرج عنه من سجون الاحتلال في ٢٠٠٦/١/٢٩. شغل منصب وزير الحكم المحلي في الحكومة العاشرة،اعتقل بتاريخ ٢٠١١/٠٥/٣ ليحول للإعتقال الإداري.

❖ **النائب والوزير السابق نايف محمود محمد الرجوب:**

مواليد الخليل عام ١٩٥٨ ،يحمل شهادة البكالوريوس في الشريعة الإسلامية من الجامعة الأردنية، والماجستير في القضاء من جامعة الخليل، تعرض الرجوب للإعتقال عدة مرات كان آخرها في ٢٠١٠/٢/١١ حيث لا زال رهن الإعتقال الإداري.

❖ **النائب حسن يوسف داود خليل :**

مواليد رام الله عام ١٩٥٥، أكمل دراسته في المعهد الشرعي في عمان اعتقل عام ١٩٨٩ وأمضى عام ونصف في سجون الاحتلال، أبعد مع ٤١٧ ناشطا إلى جنوب لبنان عام ١٩٩٢ بعد عودته من الإبعاد بعام اعتقل ليبقى في السجن حتى عام ٢٠٠٠ ،ثم اعتقل مرة أخرى بتاريخ ٢٠٠٦/٦/٢٥ حتى ٢٠١١/٤/٨ ولم يلبث أن أفرج عنه حتى اعتقل بتاريخ ٢٠١١/١١/١ وما زال رهن الاعتقال الاداري .

❖ **النائب باسم أحمد موسى زعارير:**

مواليد الخليل عام ١٩٦٢ ،حاصل على بكالوريوس إداره أعمال من جامعة بير زيت عام ١٩٨٥م،عمل مدير بلدية السموع ، أمين صندوق لجنة زكاة وصدقات الخليل،اعتقله الإحتلال عدة مرات كان آخرها بتاريخ ٢٠١٢/١١/٢١ ليحول للإعتقال الإداري.

❖ **النائب "محمد جمال" نعمان عمران النتشه:**

مواليد الخليل ١٩٥٨، حاصل على بكالوريوس شريعة إسلامية من الجامعة الأردنية سنة ١٩٨٢م، اعتقل عدة مرات حيث حكم عليه في أحد المرات مدة ٨ سنوات ليطلق سراحة عام ٢٠١٠ وليعاد أعتقاله بتاريخ ٢٠١١/١/٣١ حيث لا يزال رهن الاعتقال الإداري.

❖ **النائب ياسر منصور:**

مواليد نابلس عام ١٩٦٧، حاصل على بكالوريوس وماجستير في الفقه والتشريع من جامعة النجاح الوطنية، اعتقل بتاريخ ٢٠٠٦/٦/٢٩ بعد أن انتخب لعضوية المجلس التشريعي، وأمضى أربعة سنوات في الاعتقال حتى عام ٢٠١٠م ثم أعيد اعتقاله وحول للاعتقال الإداري بتاريخ ٢٠١٢/١١/٢١.

❖ **النائب عماد نوفل :**

مواليد قلقيلية عام ١٩٧٠ ،حاصل على بكالوريوس من كلية الدعوة وأصول الدين من جامعة القدس وماجستير فقه وتشريع من جامعة النجاح الوطنية، اعتقل بتاريخ ٢٠٠٦/٦/٢٩ وأمضى ٤ سنوات،أفرج عنه عام ٢٠١٠م ثم أعاد الإحتلال اعتقاله بتاريخ ٢٠١٢/١١/٢١ حيث لا زال رهن الإعتقال الإداري.

❖ **النائب فتحي القرعاوي:**

مواليد طولكرم عام ١٩٥٨ يحمل شهادة البكالوريوس في الشريعة الإسلامية من الجامعة الأردنية،اعتقل مرات عديدة متنقلا بين السجون لسنوات عديده،كان آخر اعتقال له بتاريخ ٢٠١٢/١١/٢١ حيث حول للاعتقال الإداري.

المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا

٠٠٤٤٧٧٧٨٦٧٧١٣٢

Email:info@aohr.org.uk

AOHR

Email:info@aohr.org.uk